تعويض طبيعة عمل سائقي الخدمة خمسة آلاف ليرة وعشرة آلاف لسائقي الآليات الهندسية والشاحنات

مجلس الوزراء يؤكد أن مرسوم التحفيز الوظيفي يهدف إلى إرساء معايير ومحددات واضحة لمنح الحوافز ويؤمن التوازن المطلوب في معادلة الإنتاج

| هناء غانم

تصدر خبر المرسوم رقم ٢٥٢ لعام ٢٠٢٢ المتضمن النظام النموذجي للتحفيز الوظيفي للعاملين في الجهات العامة جلسة عمل الحكومة التي عقدت أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس والذي يهدف إلى إرساء معايير ومحددات واضحة وشفافة لمنح الحوافز التي ترتبط بشكل مباشر بالعملية الإنتاجية وبما يؤمن التوازن المطلوب في معادلة الإنتاج والإنتاجية من جهة والدخل من جهة ثانية، باعتبار أن حسن إدارة الموارد البشرية وتمكينها مادياً ومعنوياً من أهم مدخلات تحسين العملية الإنتاجية التي تعد السبيل الأمثل لتحقيق الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

ونوه المجلس بالمشاركة الواسعة في انتخابات أعضاء المجالس المحلية باعتبار هذه المجالس نواة حقيقية لعمل الحكومة على أرض الواقع والأداة التنفيذية ذات الصلة المباشرة مع المواطنين ما يحتم عليها العمل لتقديم أفضل الخدمات وإعداد البرامج والخطط اللازمة لإحداث التنمية المتوازنة على المستويين المكاني والمحلي والاستثمار الأمثل لمقدرات كل وحدة إدارية. وأكد المهندس عرنوس أهمية المتابعة المباشرة لإنجاز العقد الخاص بسد ١٦ تشرين في اللاذقية ووضعه بالخدمة في الوقت المحدد بما يحسن الواقع المائي في محافظة اللاذقية وطلب من الوزارات المعنية تشغيل معامل الكونسرود بالطاقة الإنتاجية القصوى لاستيعاب الكميات الموجودة من مادة البندورة وعدم تعريض الفلاحين لأي خسائر. ووجه رئيس مجلس الوزراء اللجان الوزارية /الاقتصادية والخدمات والبنى التحتية والموارد والطاقة والتنمية البشرية/ تكثيف الدراسات الخاصة بتطوير عمل مختلف القطاعات والنهوض بها واقتراح الحلول لمعالجة الصعوبات وتحسين الواقع الخدمي. وطلب من لجنة الخدمات تشكيل لجنة مركزية ولجان فرعية في المحافظات بهدف إحصاء المباني غير الصالحة للسكن إنشائياً وتهدد السلامة العامة وتقديم المقترحات اللازمة لمعالجتها بالسرعة الممكنة تفادياً لأي حوادث قد تلحق خسائر بشرية أو مادية. إلى ذلك استعرض وزير المالية الدكتور كنان ياغي واقع البيوع العقارية منذ بدء تطبيق القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٢١ ولغاية ٢٥ آب من العام الجاري والعوائد المحققة خلال النصف الأول من العام الحالي والتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والإسكان من خلال ربط مخرجات قانون البيوع العقارية مع الإستراتيجية الوطنية للإسكان، حيث قدم وزير الأشغال العامة المهندس سهيل عبد اللطيف عرضاً حول انعكاس القانون على قطاع المقاولات والبناء والتشييد. وقدم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور سامر الخليل مذكرة حول واقع عمل هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات والمقترحات اللازمة لتطوير عملها ورفع كفاءة الأداء، مستعرضاً أهم التدخلات التي تقوم بها الحكومة على صعيدي دعم الإنتاج المحلي والصادرات، حيث أكد المجلس أهمية تطوير عمل الهيئة لناحية العناية بتصدير المنتجات وفق الجودة والنوعية التي تعزز الثقة بالمنتجات الوطنية وتقديم الدعم لتعزيز المنتجات السورية بالأسواق الخارجية.

وحول ذلك صرح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور سامر الخليل في حديث له عقب جلسة مجلس الوزراء أنه تم عرض الآليات التي يمكن العمل عليها لتسهيل انسياب البضائع السورية باتجاه الأسواق الخارجية بما ينعكس إيجاباً على قطاعات الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي ويزيد من الطاقات الإنتاجية فيها ويحقق موارد من القطع الأجنبي.

من جهته عرض وزير الكهرباء المهندس غسان الزامل مذكرة حول تطبيق القانون الخاص باحداث صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة، حيث شدد المجلس على أهمية تحقيق الاستفادة المثلى من المزايا الممنوحة بموجب القانون بما يضمن التوسع باستخدام الطاقات المتجددة في مختلف القطاعات.

وحول خطة عمل الصندوق قال مدير الصندوق دعم الطاقات المتجددة م. زهير مخلوف في تصريح لـ«الوطن» هناك خطة للتوسع بالمشاريع لتشمل كل القطاعات حيث تم اعتماد مبلغ /٥/ مليارات ل.س من السلفة الحكومية الممنوحة وتم تحويل مبلغ /٣/ مليارات لحساب الصندوق حتى تاريخه لافتاً إلى أن إجمالي اعتمادات الصندوق لعام ٢٠٢٢ بلغت مقدار /٥/ مليارات ل.س بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق حسب قانون الصندوق وتم توزيع تلك الاعتمادات حسب كل قطاع: في القطاع المنزلي تم لحظ ١.٥ مليار ل. س أي ما يعادل ٣٠ بالمئة من الاعتمادات البالغة /٥/ مليارات ليرة كقروض ودعم أسعار الفائدة لمشاريع لواقط كهروضوئية وسخانات مياه شمسية، توزع على مشاريع الكهروضوئية بحيث يكون /١/ مليار ل. س لتمويل /٥٠٠/ مشروع، مع الإشارة إلى أن قيمة القروض من المصارف تعادل ٤.٥ مليارات ل.س، وإجمالي قيمة الفوائد لهذه المشاريع خلال /١٥/ سنة ٣.٩٦ مليارات ل. س

وأضاف هناك مشاريع سخانات مياه شمسية منزلية حيث تم لحظ ٥٠٠ مليون ل. س لتمويل/٨٥٥/ مشروع سخان مياه شمسي ممول من الصندوق للقطاع المنزلي كقروض ودعم أسعار الفائدة لمشاريع السخانات الشمسية، مع الإشارة إلى أن قيمة القروض من المصارف تعادل /٢.٣٢٥/ مليار ل. س، وعن إجمالي قيمة الفوائد لهذه المشاريع خلال /٥/ سنوات قال تصل إلى ٧٦٧ مليون ل.س.

اما القطاع الزراعي فقد تم لحظ/٢/ مليار ل. س أي ما يعادل ٤٠ بالمئة من الاعتمادات للقطاع الزراعي كقروض ودعم أسعار الفائدة لمشاريع لواقط كهروضوئية موزعة منها مشاريع كهروضوئية /١.٥/ مليار ل. س لتمويل /١٢٢/ مشروع و٧٢٦ مليون ل. س من الصندوق، كقيمة فائدة سنوية لمشاريع عام ٢٠٢٢ بحيث يجري تمويل /١١٠/ مشروعات مدعومة الفائدة، مع الإشارة إلى أن قيمة القروض من المصارف تعادل ٦.٦/ مليارات ل.س، وإجمالي قيمة الفوائد لهذه المشاريع خلال /١٠/ سنوات ٣.٩٩ مليارات ليرة.

ومن جهة أخرى ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتضمن تعديل المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٦ لعام ١٩٨٠ الخاص بنظام إدارة المركبات والتي قضت بمنح سائقي الآليات العامة والعاملين عليها تعويض طبيعة عمل واعتناء حيث يصبح مقدار التعويض ٥ آلاف ليرة سورية لسائقي الصنف و١٠ آلاف ليرة لسائقي الآليات الهندسية والشاحنات. ووافق مجلس الوزراء على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

> مخلوف لـ«الوطن»: هناك خطة للتوسع بمشاريع الطاقة المتجددة لتشمل كل القطاعات

دون إعلام رسمي للجهات السورية.. الأردن يمنع استيراد الخضار والفواكه السورية

مصدر في معبر نصيب: برادات نقل الخضار غادرت الحدود وتحتاج إلى يومين للعودة في حال صح الخبر

لجنة تصدير الخضار والفواكه: الخبر صحيح لكن لن يؤثر في الصادرات المتوجهة أساساً للخليج

| عبد الهادي شباط

بعد أن تناقلت صفحات التواصل الاجتماعي عن مسؤول في الحكومة الأردنية وضع اشتراطات لاستيراد المواد الغذائية من سورية (منع دخول المنتجات النيئة والعصائر من سورية باستثناء المواد المعلبة، بسبب انتشار الكوليرا) في عدد من المحافظات السورية)، مع وضع اشتراطات قاسية على الحدود مع سورية لمنع دخول الكوليرا للمملكة، تابعت «الوطن» الموضوع مع عدد من العاملين في شحن وتصدير الخضار ومنهم من أكد الخبر ونقل أحدهم أنه تم تعليق قرار في إحدى لوحات الإعلانات في معبر جابر الأردني يتضمن أنه يمنع منعاً باتاً إدخال المواد الغذائية غير المعلبة القادمة من الأراضي السورية.

وفي معبر نصيب أوضح مسؤول في المعبر لـ«الوطن» أنه لم يتم إعلام العاملين في المعبر بشيء حول الموضوع وأن الشاحنات وبرادات نقل الخضار فواكه غادرت معبر نصيب باتجاه معبر جابر وفي حال كان هناك أي تعليمات لدى إدارة معبر جابر بعدم إدخال الخضار والمواد الغذائية غير المعلبة تحتاج الشاحنات والبرادات ليوم أو يومين حتى تتمكن من العودة مبيناً أن حركة الشحن والتبادل التجاري مع الجانب الأردني جيدة وتصل لحدود ٨٠ شاحنة يومياً تغادر وتدخل من منفذ نصيب الحدودي مقدراً أن ٧٠ بالمئة من الشاحنات التي تغادر الأراضي السورية نحو الأراضي الأردنية هي خضار (بندورة – فواكه – بطاطا وغيرها).

وفي سوق الهال أكد عضو لجنة تصدير الخضار والفواكه محمد العقاد صحة ما يتم تناقله حول تعليق إدخال المواد الغذائية غير المعلبة للأردن لكنه اعتبر أن معظم الصادرات والشاحنات السورية التي تنقل الخضار والفواكه تكون وجهتها دول الخليج وتعبر في الأردن ترانزيت وليس هناك أي مشكلة في هذا الموضوع وأن القرار الأردني يشمل الصادرات السورية (الخضار والفواكه) المتجهة للسوق المحلية في الأردن منوهاً بأن حجم هذه الصادرات بسيط ومعظم المواد التي تذهب للسوق المحلية في الأردن هي (الثوم– الإجاص– وقبلها كان الكرز) وهي كميات بسيطة وغير مؤثرة.

وحول العنب اللبناني الذي يدخل الأراضي السورية ثم يتم استبدال بلد المنشأ له ليصبح ذا منشأ سوري ليتم تصديره للسعودية اعتبر أن هذه الرواية غير منطقية لأن العنب اللبناني يدخل بشهادات منشأ وبيانات جمركية وضمن شاحنات تعبر الأراضي السورية ترانزيت.

وفي غرفة تجارة دمشق بين مصدر لـ«الوطن» أنه لم يرد للغرفة أي شيء رسمي حول ذلك وأن أعضاء غرفة التجارة تابعوا الخبر مثل غيرهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي وانه في حال صحة هذا الخبر سيؤدي إلى تراجع معدلات تصدير الخضار والفواكه وبيعها في السوق المحلية وبأسعار رخيصة لأن هذه السلع الخضار والفواكه سريعة التلف ولا تتحمل الكثير من المناورة والتخزين وعن الخيارات في حال صح خبر عدم إدخال الخضار والفواكه والمواد الغذائية غير المعلبة ستكون هي التصدير عبر المرافئ السورية لكنه أكثر كلفة ويستغرق الكثير من الوقت وكل ذلك في حال أبقت الدول المستوردة للخضار والفواكه السورية على رغبتها في طلب هذه الخضار وخاصة دول الخليج التي تستورد معظم الصادرات السورية من الخضار والفواكه واعتبر أنه لا بد من التصدير لأنه يحمي المنتج من الخسارة ويحقق هوامش ربح جيدة تسهم في الاستمرار في العمل والحفاظ على قطاعات الإنتاج.

هل أثر رفع سعر الصرف في الأسعار؟

مدير الأسعار لـ«الوطن»: لم يصدر أي تعديل على نشرة الأسعار

مدير حماية المستهلك: بعض التجار حاولوا رفع الأسعار وأُصدر تعميم لمنع تحريك سعر أي سلعة

| رامز محفوظ - جلنار العلي

حال الأسواق الذي رصدته «الوطن» أمس بعد ارتفاع سعر الصرف الرسمي إلى ٢٠١٥ ليرة، أكد أن هناك ارتفاعاً فورياً بمجمل الأسعار يتراوح بين ٣٠٠-٥٠٠ ليرة لأغلب السلع كالألبان والأجبان والمواد الغذائية المعلبة، وهذا ما يخالف البيان الذي أصدرته وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس الأول منذ لحظة صدور قرار مصرف سورية المركزي والذي يفيد بأن هذا الرفع لا يؤثر إلا في المواد التي يتم تمويلها من المصرف وهي حصراً القمح والأدوية النوعية وحليب الأطفال، المستوردة من مؤسسات الدولة فقط.

مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود بين في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه لم يصدر أي تعديل على الصكوك السعرية وعلى نشرات الأسعار الصادرة أبداً عقب رفع سعر الصرف من المصرف المركزي، مؤكداً أن الأسعار تعدل وفق التكاليف الفعلية والسعر يبنى على التكلفة الفعلية، لافتاً إلى أنه أي مخالفة للأسعار الصادرة من التجار سيتم ضبطها من مديريات حماية المستهلك.

من جهته، بيّن مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسام النصر الله في تصريح لـ«الوطن»، أنه تم التعميم على مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في كل المحافظات بتوجيه دوريات إلى كل الأسواق لمنع تحريك أي سعر غير مبرر وضبط الأسعار بموجب النشرات السعرية أو بيانات الكلفة الصادرة والموثقة والمعتمدة أصولاً من المديريات، وبناء على ذلك يتم تنظيم الضبوط بحق المخالفين وفق أحكام المرسوم ٨ لعام ٢٠٢١.

وأشار النصر الله إلى أنه تم التشديد منذ صباح أمس على الأسواق لمنع استغلال بعض التجار لقرار مصرف سورية المركزي لصالحهم وكسب أرباح غير مبررة، حيث تم تنظيم ضبوط بحق المخالفين وإحالتهم إلى القضاء أصولاً، لافتاً إلى وجود تجار حاولوا رفع الأسعار فعلاً ولكن قد لا يكون لديهم علم بقرار مصرف سورية المركزي الجديد.

أما نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الازعط لـ«الوطن» أنه بشكل تلقائي أي قرارات تصدر عن الحكومة بالنسبة للأسعار ومنها قرار رفع سعر صرف الدولار من المصرف المركزي سيؤثر في الأسعار وليس بناء على نسبة الارتفاع الحاصلة، مضيفاً: إنه من المفترض عند صدور أي قرار يمس الأسعار من الحكومة أن يتبعه توعية للمواطن وتبرير للارتفاع، مؤكداً أن هناك مواد أخرى ستتأثر برفع سعر الصرف من المصرف المركزي إضافة للمواد التي يتم تمويلها من المصرف المركزي كالقمح والأدوية النوعية وحليب الأطفال مثل المواد الأولية اللازمة لمعامل الغزل والخيوط التي يتم استيرادها وقطع التبديل للسيارات ومواد غذائية أساسية تمس حياة المواطن اليومية.

ولفت إلى أن نسبة كبيرة من التجار بدأت بعمليات الاحتكار عقب قرار رفع سعر الصرف لحين أن تتضح الصورة بشكل أكبر بالنسبة لهم، مشيراً إلى أن توقيت رفع سعر الصرف غير مناسب حالياً وخصوصاً أن هناك تغيرات بشكل يومي في أسعار المواد.

وأشار النصر الله إلى أنه تم التشديد منذ صباح أمس على الأسواق لمنع استغلال بعض التجار لقرار مصرف سورية المركزي لصالحهم وكسب أرباح غير مبررة، حيث تم تنظيم ضبوط بحق المخالفين وإحالتهم إلى القضاء أصولاً، لافتاً إلى وجود تجار حاولوا رفع الأسعار فعلاً ولكن قد لا يكون لديهم علم بقرار مصرف سورية المركزي الجديد.

وأصدر تعميماً أمس، لأن الواقع مختلف تماماً عمّا نشرته، مشيراً إلى أنه لم يكن هناك أي مبرر لرفع سعر الصرف لأنه حالة التضخم الموجودة حالياً لا تتناسب بالمطلق مع مستويات الدخول والمعيشة.

وأضاف بأنه لا وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ولا مديرياتها في المحافظات قادرة على ضبط الأسعار في الأسواق دون أن تتأثر بالمجمل برفع سعر الصرف «وأنا أراهن على هذا الأمر»، والفلتان في الأسواق بدأ يظهر بشكل جلي حالياً.

وأوضح بأن التسعير في الأساس يتم بناء على سعر الصرف في السوق السوداء وليس بناء على سعر الصرف في المصرف المركزي ولكن اليوم أصبح هناك مبرر من أجل أن تزداد المضاربة بسعر القطع الأجنبي الموجود في السوق السوداء.

وتابع: «حتى بالنسبة للمواد التي يشملها تعديل السعر بما يوازي التعديل الذي أصدره المصرف المركزي هي مواد غذائية وأساسية ستطرح في الأسواق مثل القمح الذي ينتج عنه الدقيق والخبز والمعجنات والصمون والكعك وغيره وبالتالي ستتأثر أسعارها وترتفع عقب رفع سعر الصرف من المركزي، إضافة إلى أسعار الأدوية ومتطلباتها من مواد أولية لازمة لصناعة الدواء ستتأثر كذلك برفع سعر الصرف إضافة إلى الزيوت بكل أنواعها عدا زيت الزيتون وبعض المواد الغذائية الأخرى».

وحول ما ذكرته وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأن رفع سعر الصرف لن يؤثر إلا في المواد التي يتم تمويلها من المصرف وهي حصراً القمح والأدوية النوعية وحليب الأطفال، توقع عريش ألا يكون هناك زيادة في أسعار هذه المواد ولكن سيتم تعويض هذا الفرق من خلال رفع أسعار سلع مدعومة والمرشح للارتفاع هو أسعار المشتقات النفطية.

وحول تأثير هذا القرار في تكاليف الصناعة، أشار الصناعي ورجل الأعمال فواز عجوز في حديث لـ«الوطن» أنه والتي تنتهي بأصفار (٣٠٠٠، ٢٥٠٠..)، واصفاً الأمر بأن الحكومة تعشق الأرقام المدورة، وهذا الأمر يدل أيضاً على عدم وجود دراسات سعرية دقيقة معتمد عليها باتخاذ القرارات.

وتابع الأستاذ الجامعي: «فإذا كانت مبررات الحكومة هي إحداث تقارب ما بين السعر الرسمي للصرف وسعر السوق الموازي، فكان من الأولى أن يكون السعي متجهاً نحو تخفيض سعر السوق الموازي ليقترب من السعر الصادر عن مصرف سورية المركزي، وإن كانت سياسة الحكومة هي التضييق على السيولة في سبيل منع المضاربة فهذا يسمى موقف الشخص العاجز عن التأثير بالسياسة النقدية، ويدل على أن إجراءات السوق السوداء وطريقة التعامل فيها أقوى بكثير من إجراءات الحكومة».

وفي سياق متصل أكد عضو مجلس الشعب زهير تيناوي لـ«الوطن» أن توقيت رفع سعر الصرف من مصرف سورية المركزي لم يكن مناسباً وموفقاً وخصوصاً في ظل الظرف الحالي الذي نشهد به موجة كبيرة من الغلاء وعدم تناسب الدخل مع متطلبات الحياة والمعيشة حيث إن الفجوة بين دخل المواطن والأسعار توسعت بشكل أكبر بعد قرار رفع سعر الصرف، مبيناً بأن حتى هذه اللحظة لم يتم لمس تأثير هذا القرار بشكل حقيقي لكون ذلك لا يكون بشكل آني بالنسبة للصناعات، ولكن حتماً سيكون له انعكاسات غير مريحة خلال الأسبوع القادم من جهة ارتفاع أسعار المستوردات من مواد أولية وما إلى ذلك، وبالتالي سينعكس هذا الأمر على تكاليف الإنتاج، موجّهاً لوماً للجهات التي أصدرت هذا القرار ولم تجتمع بغرف الصناعة والتجارة قبل إصداره لربما يكون لدى أحد من التجار أو الصناعيين مذكرة أو مقترح آخر.

وتابع: «عندما يتم رفع سعر الصرف يجب أن يتم منح ميزات مقابلة، لكون المبرر موجوداً وهو أن السعر القديم لم يعد يناسب التغيرات الاقتصادية، فمثلاً كان من الممكن توسيع شريحة المستوردين بالتوازي مع هذا القرار».

وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أكدت أن نشرة الأسعار التي أصدرها مصرف سورية المركزي لا تؤثر إلا في المواد التي يتم تمويلها من مصرف سورية المركزي وهي حصراً القمح والأدوية النوعية وحليب الأطفال ولا تؤثر إلا في مستوردات مؤسسات الدولة من هذه المواد، وبالتالي فإن رفع أسعار أي مادة أو منتج غذائي أو غير غذائي غير مبرر وهذا الأمر يعرض التاجر الذي يرفع سعره إلى العقوبات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١ وغراماتها والحبس لمدة تصل إلى سبع سنوات، لذا يطلب من جميع من رفع سعره إعادته لما كان عليه.

> تيناوي: التسعير في الأساس يتم بناء على سعر الصرف في السوق السوداء وليس بناء على سعر المركزي والتوقيت ليس موفقاً

عريش:

التجارة الداخلية أدارت ظهرها للحقيقة عندما أصدرت تعميمها بعد رفع سعر الصرف

جمعية حماية المستهلك:

نسبة كبيرة من التجار بدأت بعمليات الاحتكار عقب قرار رفع سعر الصرف